الدولة الفلسطينية وعقدة الاعتراف بيهودية «إسرائيل»

تبيل السهلي

رغم التصريحات المتكررة من قبل الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ اتفاقات أوسلو الداعية بمجملها إلى ضرورة أن تفضي المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في نهاية المطاف إلى دولة فلسطينية، فإنها لم تتضمن إشارات واضحة إلى حدود تلك الدولة وسيادتها وعلاقاتها المستقبلية، فضلا عن عدم التلميح إلى ضمانات أميركية حقيقية لإقامتها.

واللافت أنه ومنذ إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994 بقيت المفاوضات رغم استمرارها في فترات مختلفة أسيرة المواقف الإسرائيلية، مما يؤكد غياب أي ضغوط أميركية حقيقية على إسرائيل، بل على العكس من ذلك كانت الضغوط -التي ما زلنا نشهد فصولها بعد انطلاق جولة مفاوضات جديدة في يوليو 2013 تبعا للشروط الإسرائيلية- على الطرف الفلسطيني الذي يفتقد أوراق قوة حقيقية، وخاصة في ظل غياب حاضنة عربية وموحدة للتفاوض، ناهيك عن التشظيات في الساحة الفلسطينية من جهة، وعدم وضوح المرجعيات السياسية للتفاوض من جهة أخرى.

في الخطاب الإسرائيلي

يلحظ المتابع لخطاب المؤسسة الإسرائيلية بشأن الدولة الفلسطينية أنه يركز منذ انطلاقة مؤتمر مدريد في نهاية عام 1991 على أهمية إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل تأخذ بعين الاعتبار الهواجس الإسرائيلية الأمنية والديمغرافية، فضلا عن إبقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة في عمق الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة، وبطبيعة الحال الجزء الشرقي المحتل من القدس في الخامس من يونيو 1967 يبقى بدوره تحت السيادة الإسرائيلية أيضا.

وخلال العامين الأخيرين أعلنت إسرائيل مرارا أنها تؤيد فكرة قيام دولتين، دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمان وطمأنينة، وفق موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على شبكة الإنترنت، وترى أن الحل الحقيقي يكون في قيام دولتين وطنيتين هما: دولة فلسطينية للشعب الفلسطيني ودولة يهودية لليهود، ولا تطمح إسرائيل إلى السيطرة على الفلسطينيين، وتعتقد أن قيام دولة فلسطينية ديمقراطية حقا تربطها علاقات سليمة كاملة مع إسرائيل سيؤدي إلى أن الأمن والازدهار الطويل الأمد سيسودان إسرائيل كدولة يهودية.

وتؤكد وزارة الخارجية الإسرائيلية أن إسرائيل لا تقلق من فكرة إقامة دولة فلسطينية، وإنما يزعجها هو نوع الدولة الفلسطينية التي ستقوم، هل ستكون دولة ديمقراطية ودولة قانون ونظام تتجنب الإرهاب والعنف والتحريض، الأمر الذي سيمكن إسرائيل من العيش بسلام إلى جانبها؟ أم ستكون دولة فوضوية تستمر في سلوك مسلك العنف والإرهاب، وتعرض للخطر ليس إسرائيل وحدها بل المنطقة كلها؟

وتقول إسرائيل إنها لن تقبل بقيام دولة «إرهابية» على حدودها، ويجب أن تأخذ الجهود المبذولة لإقامة دولة فلسطينية في الاعتبار الحقوق والمصالح الحيوية الإسرائيلية، وبخاصة في ما يتعلق بالأمن، وهكذا سيسود السلام والاستقرار هذه المنطقة، وتهدف إسرائيل إلى أن تكون دولة يهودية ديمقراطية، تعيش بانسجام مع الدول المجاورة لها.

قضية اللاجئين

إن السجال الإسرائيلي المشار إليه سابقا حمل المؤسسة الإسرائيلية على تبني حل الدولتين، وتدرك إسرائيل أن مستقبل كل دول الشرق الأوسط المجاورة مرتبط بمستقبل الدول الأخرى، ولا يكتب النجاح لأي سلام لا يأخذ هذه الحقيقة بالحسبان.

وتشير وزارة الخارجية الإسرائيلية على موقعها على الإنترنت إلى أن تأسيس إسرائيل كان بمثابة استجابة للطموحات الوطنية لأبناء الشعب اليهودي، ويجب أن تكون الدولة الفلسطينية المستقبلية لنفس الغرض بالنسبة إلى الفلسطينيين، وعليها أن تلبي طموحات أبناء الشعب الفلسطيني جميعهم، ممن يسكنون في الضفة الغربية وقطاع غزة أو يعيشون في مخيمات اللاجئين في الدول العربية، أو يقيمون في أي مكان آخر في العالم، أي حل قضية اللاجئين في إطار جغرافية الدولة الفلسطينية، إن إقامة دولة فلسطينية ثابتة ومزدهرة وهادئة تعتبر مصلحة إسرائيلية، وكما أثبتت إسرائيل في خطة الانفصال عن غزة عام 2005، فإنها مستعدة لاتخاذ خطوات مؤلمة من أجل دفع هذا الغرض إلى الأمام، ولكن عليها أن تعرف أن شركاءها جاهزون للتوصل إلى مصالحة تاريخية ستجلب السلام الدائم.

إضافة إلى تصورات المؤسسة الإسرائيلية حول الدولة الفلسطينية، يمكن القول إن الاتجاه العام للرأي الإسرائيلي يعكس الصورة نفسها إزاء الدولة الفلسطينية، حيث هناك إجماع في الرأي العام الإسرائيلي يرفض بشدة العودة إلى حدود الرابع من يونيو 1967، ويتمسك بالاستيطان وبمساحات واسعة من الضفة الغربية.

ولهذا يمكن القول إن الدولة الفلسطينية، وفق التصورات والرؤى الإسرائيلية، يجب أن يتم إنشاؤها على جزء من المناطق الفلسطينية المحتلة، تقطع أوصالها المستوطنات «151 مستوطنة» يتركز فيها 350 ألف مستوطن يهودي، وجدار الفصل العنصري الذي سيلتهم أكثر من 40 في المئة من مساحة الضفة الغربية الكلية البالغة 5800 كيلومتر مربع، ويبقي السيطرة المطلقة على 80 في المئة من حجم المياه الفلسطينية.

وهذا حل لما يطلق عليه الإسرائيليون المشكلة الديمغرافية، كي «نتخلص» إسرائيل من الكثافة السكانية المرتفعة للفلسطينيين في مراكز المدن في الضفة الغربية، وفي الوقت نفسه نحصرهم في معازل نطلق عليها دولة فلسطينية، مساحتها الإجمالية لا تتعدى نصف مساحة الضفة الفلسطينية، ليصبح أسهل عليها التحكم بالفلسطينيين والسيطرة عليهم، وذلك أفضل من إبقائهم تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر.

فلسطينية أم يهودية؟

يلاحظ المتابع للتوجهات الإسرائيلية السابقة بوضوح جلي عدم الإشارة إلى حدود الدولة الفلسطينية التي يجري الحديث عنها من قبل دوائر في إدارة أوباما والمؤسسة الإسرائيلية، وفي نفس الوقت لم يشر من قريب أو بعيد إلى مستقبل المصادر الطبيعية للدولة الفلسطينية وكذلك علاقاتها الخارجية وحدود تلك العلاقة، ولم يتم التطرق إلى مستقبل الاقتصاد الفلسطيني الذي تسيطر إسرائيل على أهم مفاتيحه مثل: التجارة الخارجية وأداء قوة العمل الفلسطينية.

ومقابل ذلك تم التركيز في التصورات الإسرائيلية حول الدولة الفلسطينية على ضرورة أن تكون تلك الدولة ديمقراطية تتحلى بعنصر الأمن وأن تكون دولة لكل الفلسطينيين، بمعنى أنها دولة لسكان الضفة والقطاع وكذلك للاجئين الفلسطينيين، وبذلك تجنبت إسرائيل الحديث عن عودة اللاجئين إلى قراهم داخل الأراضي العربية الفلسطينية التي أنشئت عليها إسرائيل في الخامس عشر من مايو 1948.

ولفرض التصورات الإسرائيلية حول الدولة الفلسطينية وشطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفق القرارات الدولية وفي المقدمة منها القرار 194 الصادر في نهاية عام 1948، تنشط الدوائر الإسرائيلية المختلفة منذ سنوات عدة من أجل تعميم فكرة يهودية إسرائيل، جنبا إلى جنب مع تنشيط الاستيطان وتكثيفه في عمق مدن وقرى الضفة الغربية، وخاصة في قلب مدينة القدس التي يعتبرها الفلسطينيون عاصمة دولتهم المنشودة.

وتبقى الإشارة إلى أنه مع الرفض الدائم للمؤسسة الإسرائيلية لإنشاء دولة فلسطينية بالمعنى السيادي على الأرض والمصادر الطبيعية، يجب على الفلسطينيين تبني خيارات أخرى في المقدمة منها التأسيس لخطاب حقيقي للمطالبة بتحقيق دولة ثنائية القومية على أرض فلسطين التاريخية، حيث يخشى إستراتيجيون في اسرائيل مجرد الحديث عن التصور المذكور، نظرا لهواجسهم الديمغرافية والإستراتيجية.

عن «الجزيرة نت»

هل انتهى الخلاف حقاً ؟

خالد الدخيل

سيكون إنجازاً كبيراً في مصلحة دول الخليج ومصلحة الدول العربية إذا ما تحقق ما يوحي به بيان وزراء خارجية مجلس التعاون بعد اجتماعهم في الرياض «الأربعاء الماضي». أقول ما يوحي به، وليس ما يفصح عنه. فالبيان لا يقدم أكثر من الإيحاء، لأنه لا يفصح عما تم الاتفاق عليه. أهم ما جاء فيه الفقرة التي تقول إنه تم في الاجتماع الأخير لوزراء الخارجية «إجراء مراجعة شاملة للإجراءات المعمول بها في ما يتعلق بإقرار السياسات الخارجية والأمنية، وتم الاتفاق على تبني الآليات التي تكفل السير في إطار جماعي، ولئلا تؤثر سياسات أي من دول المجلس في مصالح وأمن واستقرار دوله، ومن دون المساس بسيادة أي من دوله». يبدو من هذا النص أنه تم التفاوض طويلاً حول موضوع «السياسات الخارجية والأمنية» لقطر وتأثيرها في الدول الأخرى، وكأنه لم يتم الاتفاق على التفاصيل كلها. لذلك جاء النص يقول الشيء ونقيضه. فمن ناحية يقول إنه «تم الاتفاق على تبني الآليات التي تكفل السير في إطار جماعي»، وهذه جملة تفيد التزام الجميع بآليات محددة – لم تذكر – تكفل العمل الجماعي. من ناحية أخرى، يؤكد البيان على أنه تم الاتفاق على ألا «تؤثر سياسات أي من دول المجلس – المقصودة قطر – في مصالح وأمن واستقرار دوله، ومن دون المساس بسيادة أي من دوله». أي أنه يحق لأي من دول المجلس أن تكون لها سياستها الخارجية التي تعبّر من خلالها عن سيادتها ومصالحها، لكن بشرط ألا تؤثر هذه السياسة في مصالح وأمن واستقرار الدول الأخرى. وهذه كانت حال السياسات الخارجية لدول المجلس قبل الخلاف وبعده، وقبل الاتفاق الأخير.

إذاً، ما المقصود بـ «السير في إطار جماعي»؟ وكيف يمكن التوفيق بين حق كل دولة في سياسة خارجية تعبّر عن سيادتها، وبين «إطار جماعي» للسياسات الخارجية لدول المجلس؟ هذا تحديداً ما فشل مجلس التعاون في تحقيقه حتى الآن. هل اتفاق الرياض الأخير خطوة أولى لتصحيح هذا الوضع؟

واضح أن هناك خلافات أمنية وسياسية كبيرة أضطرت بسببها السعودية والإمارات والبحرين إلى سحب سفرائها من قطر الشهر الماضي. وواضح كذلك – من خلال الوساطات والاجتماعات وما صدر عنها من بيانات وتصريحات – أن هذه الخلافات معروفة لدول المجلس، لكن عناصر هذه الخلافات غير معلنة رسمياً. مصادر رسمية قامت بتسريب كل أو بعض من هذه العناصر إلى الإعلام. فصحيفة «الحياة» نقلت أول من أمس عن مصادر خليجية، الأرجح أنها عمانية، بأن من أهم هذه العناصر الحملات الإعلامية «من قبل قطر»، وإيواء عناصر «إخوانية» تسيء إلى دول الخليج، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس. ونقلت «الحياة» عن المصادر ذاتها بأنه تم تشكيل لجنة لمتابعة تطبيق ما ورد في وثيقة الرياض «غير المعلنة بعد»، بحسب هذه المصادر ينحصر الخلاف مع قطر في مواضيع خليجية.

أما صحيفة «القبس» الكويتية التي نقلت عن تقارير إعلامية وليس مصادر رسمية، فتفيد أن الخلاف يمتد ليشمل الموقف من مصر. وبناء عليه، تم الاتفاق في اجتماع الرياض الأسبوع الماضي على ثلاث نقاط: الأولى طرد قطر 15 عضواً من «الإخوان»، من مواطني مجلس التعاون، يقيمون في الدوحة، خمسة منهم إماراتيون، وسعوديان، والبقية من البحرين واليمن. الثانية موافقة قطر على إنهاء هجوم محطة «الجزيرة» على السعودية والإمارات ومصر، وتجنب الإشارة إلى ما يحصل في مصر باعتباره انقلاباً عسكرياً. والثالثة منع المعارضين المصريين الموجودين في قطر من اعتلاء المنابر القطرية الإعلامية الداخلية والخارجية، ووقف دعم قطر لـ «الإخوان» وحيادها في الأسابيع القليلة المقبلة إزاء ما يحصل في مصر. ووقف التحريض على المشير السيسي في انتخابات الرئاسة. ويقال أيضاً بأنه مطلوب من قطر إغلاق بعض مراكز أبحاث لديها تروّج لأفكار وسياسات لا تنسجم مع مصالح دول المجلس، ولا مع متطلبات الأمن فيها. ربما يكون في كل ذلك خليط من الإشاعات والمعلومات الدقيقة، وهو أمر طبيعي في حال غياب المعلومة الرسمية الصحيحة.

ليس من المنتظر أن يعلن للرأي العام عن كل شيء يتعلق بالسياسات الخارجية والأمنية، لكن ليس من المنطق ولا من المصلحة أيضاً ألا يتم الإعلان رسمياً عن أي شيء حول هذه المواضيع. فمعرفة الشعوب العربية في الخليج عن أحوال أمن دولها واستقرارها، وما يتخذ في شأنه يتعلق بأمن واستقرار هذه الشعوب، ويتعلق بحقوقها أيضاً. وإخفاء كل شيء عن الشعوب يزيد من الهوة بينها وبين دولها، وهي هوة لا تخدم لا الأمن ولا الاستقرار.

في السياق نفسه، لم يتطرق بيان الرياض الأخير إلى عودة سفراء الدول الثلاث، كونه جزءاً مما تم الاتفاق عليه. لذا يقال – مرة أخرى – إن السفراء لن يعودوا قبل شهرين أو ثلاثة، هي مدة اختبار مدى التزام قطر بالنقاط والآليات التي تم التوافق عليها. في المحصلة الأخيرة هناك اتفاق، لكن على ماذا؟ على الالتزام بتنفيذ ما جاء في «وثيقة الرياض» التي وقع الجميع عليها قبل أكثر من ثلاثة أشهر. هذا واضح، لكن وثيقة الرياض غير معلنة، والبيان الأخير يتسم بالعمومية والإنشائية والتناقض.

لا يقول ما هي نقاط الخلاف، ولا كيف تم تجاوزها، ولا ما الآليات التي تم التوافق على الالتزام بها لتحقيق ذلك. في هذه الحال يصبح التساؤل: هل هو اتفاق واضح يضع حداً نهائياً للخلافات ويفتح صفحة جديدة، أم أنه اتفاق على تهدئة الأجواء، وعدم السماح لخلافات المجلس بأن تتحول إلى ثغرات يتسلل من خلالها خصوم دول المجلس، ويستخدمونها أوراقاً للضغط في مرحلة إقليمية حرجة؟

الخلاف السعودي – القطري له سمعة غريبة، ولا يبدو أنه يتفق مع منطق الأشياء. بدأ عام 1995، ويبدو – ضع خطاً تحت «يبدو» – أنه بدأ رحلة النهاية الأسبوع الماضي. أي أن عمر الخلاف الآن أكثر من 18 عاماً. لماذا لم يحسم منذ يومه الأول؟ هو خلاف بين أكبر دول المجلس وأغناها، وأحد أكبر الدول العربية من ناحية، وبين أحد أصغر الدول الخليجية والعربية وأغناها أيضاً، من ناحية ثانية. وهو خلاف ليس الوحيد داخل تكتل يفترض أنه أقوى تكتل سياسي اقتصادي عربي عرفته المنطقة في تاريخها الحديث، تتمتع دوله باستقرار سياسي، وبتجانس اجتماعي واقتصادي، ولا تواجه معارضة جذرية من الداخل «ربما عدا البحرين»، ورخاء مالي غير مسبوق في التاريخ العربي، وعلاقات إقليمية ودولية واسعة ومريحة. والأغرب أن هذا الخلاف استمر في مرحلة انتقالية حرجة تمر بها الدول العربية، من أكثر المراحل اضطراباً في التاريخ العربي الحديث.

كان يفترض أن تكون دول المجلس بمثل هذه المواصفات في موقع من يضبط إيقاع الاضطراب، ويقود قاطرة التحول في المنطقة بالمبادرة في الداخل والخارج معاً. هل يمكن أن يكون اتفاق الرياض الأخير إيذاناً بشيء مختلف، أكثر إيجابية وإقداماً؟ وإذا كان كذلك، فلماذا لم يُعلن بعض من مواضيعه وتفاصيله للناس، الشريك الثاني في المعادلة ذاتها؟ ثم هل انتهى الخلاف حقاً؟

عن «الحياة» اللندنية

لا بد من المكاشفة لإنقاذ الوطن

مصطفى أحمد النعمان

في الوقت الذي تستمر فيه أعمال لجنة إعداد الدستور الجديد بسرية مطلقة ومقلقة في آن، مع علم الجميع بأنه لن يخرج عن المسودتين المعدتين سلفاً من جمال بنعمر والخبير الفرنسي الذي واكب أعمال لقاءات منتجع الـ«موفنبيك» منذ انطلاقها في 18 مارس 2103، تجري عملية سريعة ومرتجلة لتثبيت وقائع على الأرض لا أحد غير الله يدرك معاييرها ومدى قابليتها للحياة في ظل أوضاع شديدة التعقيد والخطورة، مما يلقي بظلال كثيفة من الشك والقلق حول الأدوار التي تقوم بها القوى التي لم تتخل عن أحلامها الضائعة، والأخرى التي تبحث عن إعادة بعث حقبة تاريخية لم يعد من المعقول التفكير في تكرارها.

أيضا، تدور حاليا في دهاليز مجلس النواب، الذي قد يكون الأطول عمرا في تاريخ المجالس المنتخبة في العالم «تم انتخابه في 2003»، وجرت له عمليات تمديد مستدامة تزامنت مع التمديد لفترات الرئيس السابق علي عبد الله صالح، مساومات لإجراء تعديل في مواد الدستور الحالي لزيادة عدد أعضاء مجلس الشورى للعين أصلا، ومن الواضح أن الغرض هو إيجاد توازن مؤقت مع مجلس النواب الذي تسيطر عليه كتلة الحزب الذي يترأسه الرئيس السابق «المؤتمر الشعبي العام»، وفي الوقت ذاته مكافأة عدد من الذين شاركوا في لقاءات الـ«موفنبيك» لجهدهم في تمرير المقررات الحاسمة التي تم إعدادها خارج المنتجع، والتي لم يكلف أحد نفسه عناء تمحيصها ولا حتى إبداء الرأي فيها، بل إن بعض ممثلي المكونات الرئيسية خالفوا قرارات أحزابهم تحت إغواء وبريق السلطة وسلطانها، وزاد أحدهم بالتهديد بالخروج من حزبه إذا استمر التعرض لموقفه المخيب.

في جانب آخر، يتم تكريس جغرافية الأقاليم ووضع ملامحها المشوهة دونما انتظار لولادة الدستور الجديد، وكأنما الموافقة الشعبية عليه وعلى تقسيم اليمن أضحت تحصيل حاصل، ولم يدُر في بال الذين أمسكوا صدفة بدفة الحكم وخزينته العامة، في «المركز المقدس»، احتمال رفض الدستور، لأن ذلك سيلزمهم سياسيا وأخلاقيا بالتوقف عن العبث الجاري لتثبيت وقائع على الأرض. ولا أدري كيف يفكر هؤلاء الذين يتصورون بخفة متناهية أن الانتقال من نظام مركزي كان يعمم الفوضى، إلى نظام اتحادي، يمكن أن يتم بجرة قلم وبقرارات غير مدروسة لا تلبي رغبات المواطنين، ودون احترام للمواطنين، ولا تفسير عن كيف ولماذا ومن الذي قرر ووزع، استمرارا للنهج العبثي ذاته الذي كان يتهم به الرئيس السابق، أو ما يحلو للحكام الجدد توصيفه بـ«النظام السابق»، رغم أن «ترزية القوانين» أنفسهم مستمرون في ممارسة هوايتهم المفضلة في استنباط المخارج القانونية المريحة التي تلقى هوى عند الحاكم بغض النظر عن هويته، في حين يواصل مجلس الأمن إشاداته ومباركته لكل ما يصدر عن المركز المقدس، وصار تعبيرا فجا عن التدخل الأممي في مصائر الأوطان الضعيفة التي لا تستطيع حكوماتها إدارة شؤونها بحكمة وبما يخدم مصالح شعوبها.

الإفرازات التي نتجت عن انتقال السلطة في 21 فبراير 2012 لم تلب أحلام الشباب الذين خرجوا إلى الساحات آملين في إحداث تغيير يخدم حاضرهم ومستقبلهم، لكن الحصيلة التي تبدت إيجابية بتغيير رأس الدولة لم تنعكس على بقية هياكل النظام، بل اقتصر الأمر على إعادة توزيع المواقع في مفاصل السلطة التنفيذية، وإجراء عملية تدوير في الأجهزة العسكرية والأمنية، وزاد تدهور الخدمات سوءا، بل إن التقارير الدولية تتحدث عن ارتفاع معدلات الفساد ونهب المال العام، وتضخمت النيرة المناطقية والطائفية، وصرنا نسمع من يتحدث عن منح حصص للأقاليم للوعودة في مؤسسات الدولة، لكأنما الأمر غنيمة يتقاسمونها دون نظر إلى كفاءة ولا تأهيل. والعجيب أن من يرفعون أصواتهم بصلف كانوا صامتين عن كل السوء الذي شاركوا في صنعه عندما كانوا مستفيدين من النظام السابق ومزاياه، وألفوا بصفقات فاسدة تحت مظلته، ولكن تغير المزاج الشعبي استدعى لغة تناسب ما يدور في أذهان العامة طمعا في لعب أدوار قادمة.

تجري هذه الظواهر بينما جيهات القتال تشتعل في شمال العاصمة وتنذر بأن تمتد إلى قلبها، وفي مناطق أخرى تسرح الجماعات الإرهابية تحت بصر ونظر السلطات المحلية المشلولة، والحكومة مشغولة بالمهاترات بينها وبين ممثليها في المحافظات، وأحوال الاقتصاد والاستثمار لا تبشر بخير، وانهيار الخدمات الأساسية لا يتوقف.. ترى كل هذه الكوارث في حين أن الخطاب الرسمي لا يتوقف عن تذكير الناس بأهمية التفاؤل والمستقبل المبشر الذي ينتظرهم!

انشغال حكام المركز المقدس في محاولات فرض أمر واقع لا يتمتع برضا المواطنين إلا في نشرات الأخبار الرسمية وعلى لسان منافقيهم ومروجي مزاياهم الذين مارسوا الصنيع نفسه مع كل من يعلو سدة الحكم، استثمره الحوثيون لتغيير جغرافية الولاءات في المناطق الزيدية. ولا يعني استمرار الصراع الدائر على أبواب صنعاء عدم قدرة «أنصار الله – الحوثيين» على الإطباق عليها، فلقد تمكنوا خلال سنوات الصراع السياسي وانشغال أطرافه، من تثبيت مواقعهم في مناطق النفوذ السابق لحزب الإصلاح واستطاعوا أن يبسطوا سطوتهم عليها وتمكنوا من تحويل الولاءات القبلية فيها. ولا يمكن النظر إلى الأمر على أنه صراع داخلي محض يعني به اليمن منفردا، فتأثير ذلك لا بد أن يمتد عبر الحدود، نظرا لهيمنة القرار الإيراني على جماعة الحوثيين، وما من شك في عمق العلاقة بين الطرفين.

لقد أنتج هذا المشهد الحاصل في مناطق القبائل الزيدية، وانحسار دور حزب الإصلاح فيها، وهو المرتبط فكريا وتنظيميا بالإخوان المسلمين، إصرار الحزب على رفض رغبة الغالبية الجنوبيين في إعادة ترتيب البيت اليمني وتحويله إلى دولة اتحادية من إقليمين أو ثلاثة على أكثر تقدير. وجلي أن حزب الإصلاح بعد خسارته القادحة في شمال البلاد أصر على تجميع المناطق الزيدية، التي انسحب تأثيره منها، في إقليم واحد يدين بالولاء في أغلبه للحوثيين، كي يتفرغ لتركيز نشاطه وجهده في المناطق الشافعية، خاصة في محافظتي تعز وإب اللتين تضمان أكبر كتلة بشرية شافعية في اليمن، لأن وجود الحوثيين فيهما ضئيل وقد يكون شبه منعدم.. ويدل القرار الإداري العجيب لتقسيم اليمن أن القضية لم تكن محكومة بمصلحة جامعة للوطن، وإنما عمد كل طرف قادر إلى خلق خطوط جغرافية تناسب مشروعه الخاص وتصور أنها ستمكنه من السيطرة على جزء من السلطة القادمة.

إن الترتيبات الجارية التي تعتمد المال والسلطة والدعم الخارجي أدوات للاستقرار، ليست أكثر من مسكنات، مآلها إلى انهيار، مهما زينها المنافقون وكابر الذين يسيرون في ركابها، وليس من الخطأ استدراك الأمر قبل أن تصحو على فتات وطن.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية